

الفاعلية النسبية للإنفاق الحكومي وعرض النقد بدولة الكويت

الدكتور/ حسين العمر

قسم الاقتصاد- كلية الدراسات التجارية- دولة الكويت

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الأثر النسبي لكل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد على الناتج المحلي غير النفطي بدولة الكويت خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٢ وذلك باستخدام أسلوب الإرتداد الذاتي للكمية الموجهة (VAR) وثلاث متغيرات بالأسعار الثابتة وهي الناتج غير النفطي والإنفاق الحكومي وعرض النقد الموسع . وقد بدأت الدراسة باختبار درجة سكون هذه المتغيرات باستخدام اختبار "دكي- فولر الموسع" والذي أشارت نتائجه إلى أن المتغيرات ساكنة بفرقها الأول، ثم انتقلت الدراسة لاختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات وذلك باستخدام اختبار "يوهانسن" والذي أشارت نتائجه إلى وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي غير النفطي وكل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد الموسع. بعد ذلك تم تطبيق نموذج (VAR) لتقدير الأثر النسبي للمتغيرين على الناتج غير النفطي وذلك باستخدام هذه المتغيرات بلوغاريتم مستواها وأربع فترات إبطاء لكل منها وفق الترتيب التالي: الإنفاق الحكومي، عرض النقد الموسع، والناتج غير النفطي. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي بدولة الكويت أكثر فاعلية من عرض النقد مع وجود مجال للأخير للتأثير على مجريات النشاط الاقتصادي وهي نتيجة متوقعة بناء على طبيعة الاقتصاد الكويتي وسياسة سعر الصرف المتبعة ، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة مراعاة ذلك خاصة من خلال المحافظة على مستوى مناسب من الإنفاق الحكومي ، وتدعيم دور السياسة النقدية من خلال تطوير عمل أدواتها والتي لا تزال محدودة الدور في التأثير على المتغيرات المحلية .

The impact of Government Expenditure and Money Supply on Non-Oil GDP in Kuwait

Abstract

This paper is an attempt to study the relative effect of Government Expenditure and Money Supply on Non-Oil GDP in Kuwait for the period from 1970 to 2002 . To achieve this goal the study employed V.A.R model using the following three variables: Non-Oil GDP , Government Expenditure (GX), and Broad Money Supply (M), all expressed in real terms. The variables were first tested for stationarity using augmented DF test which indicates that the three variables are first difference stationary, the study then moved to test the cointegration among these variables using Johansen test which indicates the existence of cointegration between Non-Oil GDP and the two policy variables. Finally, the VAR model was estimated using the variables in their log level with four lags for each variable and in the following order GX, M, and GDP.

The results indicate that Government Expenditure is more effective than Money supply, however, the later still has some effect on domestic economic activities , a result expected given the nature of the Kuwaiti economy and the adopted exchange rate policy . These results stress the need to sustain a suitable level of government expenditure and to improve the role of monetary policy .

مقدمة

لا يزال الجدل قائما بين أنصار المدرسة النقدية وأنصار المدرسة الكيترية حول فاعلية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية، حيث يرى أصحاب المدرسة النقدية أن عرض النقد يلعب دورا مركزيا في التأثير على النشاط الاقتصادي كما تشير إلى ذلك الدراسات التطبيقية والتي توصلت إلى أن تغير عرض النقد له آثار أكبر على النشاط الاقتصادي من تغير أدوات السياسة المالية، في المقابل يرى أصحاب المدرسة الكيترية أن السياسة المالية ضرورية لضمان استقرار النشاط الاقتصادي، وأن النتائج التي توصل لها أصحاب المدرسة النقدية تعاني من مشاكل تقلل من مصداقيتها [11,15]. في خضم هذا التعارض ترى وجهات النظر الحديثة أن لكلا السياستين دور في التأثير على النشاط الاقتصادي وأن كل منهما يكمل الآخر مما يتطلب التنسيق فيما بينهما مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الهيكلية للاقتصاد وانعكاسات ذلك على فاعلية هاتين السياستين، وأن الدراسات التطبيقية هي الوسيلة المناسبة للتحقق من هذا الموضوع.

لذلك فإن هدف هذه الدراسة هو محاولة التعرف على الفاعلية النسبية لكل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد في التأثير على الناتج المحلي غير النفطي بدولة الكويت كمثال على اقتصاد صغير منفتح على الخارج، وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٢. وتنبع أهمية هذه الدراسة من شح الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع في دول الخليج بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص، لذلك فإن هذه الدراسة تمثل جهدا يضاف إلى ما كتب حول هذا الموضوع للتعرف على فاعلية كل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد في التأثير على سلوك الناتج المحلي في هذه الشريحة من الدول.

بناء عليه فستنقسم الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسية الأول يستعرض باختصار الإطار النظري لفاعلية كل من السياستين المالية والنقدية، والجزء الثاني يتطرق لواقع السياستين المالية والنقدية بدولة الكويت، أما الجزء الثالث فسيكون دراسة تطبيقية لقياس الفاعلية النسبية لكل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد بدولة الكويت، وأخيرا يتضمن الجزء الرابع خاتمة الدراسة .

الجزء الأول : الفاعلية النسبية للسياسة المالية والنقدية : ملخص نظري

تعتمد درجة تأثير كل من السياستين المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى الناتج المحلي بشكل خاص على عنصرين أساسيين وهما درجة حرية حركة رأس المال وطبيعة نظام سعر الصرف المستخدم [4,7,9,10,11,12,15,16]. ففي ظل سعر الصرف الثابت و الحرية التامة لحركة رأس المال تصبح السياسة المالية هي الفعالة وتفقد السياسة النقدية فاعليتها، ذلك لأن زيادة الإنفاق الحكومي في هذه الحالة سترتب عليها زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي كون هذه الزيادة لن يترتب عليها مزاحمة للقطاع الخاص نظرا لأن سعر الفائدة المحلي لن يتأثر بهذه الزيادة بسبب ارتباطه بسعر الفائدة الدولي نتيجة للحرية التامة لحركة رأس المال. في المقابل فإن زيادة عرض النقد ستلاشى دون أي أثر، وذلك لأن انخفاض سعر الفائدة المحلي نتيجة لهذه الزيادة سترتب عليه هجرة خارجية لرأس المال تؤدي إلى انخفاض عرض النقد إلى أن يعود سعر الفائدة إلى مستواه السابق والذي يعني عودة عرض النقد كذلك إلى مستواه السابق دون أي تأثير على الطلب الكلي والناتج المحلي.

إلا أن فاعلية السياسة المالية ستتناقص في مقابل تنامي فاعلية السياسة النقدية مع تقلص حرية حركة رأس المال أو انخفاض حساسية رأس المال لتغيرات سعر الفائدة لأسباب نفسية تتعلق بالتوقعات، ذلك أن زيادة الإنفاق الحكومي في هذه الحالة سترتب عليها زيادة سعر الفائدة المحلي وبالتالي ظهور أثر المزاحمة على القطاع الخاص نظرا لأن سعر الفائدة المحلي في هذه الحالة ليس مرتبطا بصورة كاملة بنظيره الدولي، في حين أن زيادة عرض النقد ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي وبالتالي تخفيف الطلب الكلي والناتج المحلي.

أما في ظل سعر الصرف الحر فإن السياسة المالية ستفقد فاعليتها وتصبح السياسة النقدية هي الفعالة، وذلك لأن زيادة عرض النقد ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الأمر الذي سيخلق هجرة لرأس المال إلى الخارج هذه الهجرة سترتب عليها أثرين الأول انخفاض سعر صرف العملة المحلية وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للدولة مما سيؤدي إلى زيادة صافي صادراتها وبالتالي ناتجها المحلي، أما الأثر الثاني للهجرة فهو الدفع بسعر الفائدة المحلي إلى مستواه السابق المساوي لنظيره الدولي. من جانب آخر فإن زيادة الإنفاق الحكومي سترتب عليها زيادة سعر الفائدة المحلي والذي بدوره سترتب عليه أثرين الأول مزاحمة القطاع الخاص، والثاني تشجيع هجرة رأس المال إلى الدولة مما سيدفع بسعر صرف

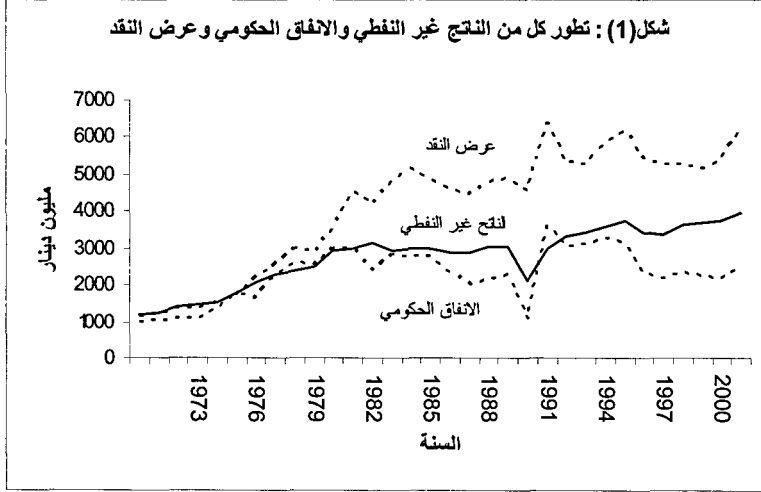
العملة المحلية للارتفاع الأمر الذي سيترتب عليه تدهور القدرة التنافسية للدولة وانخفاض صافي صادراتها وبالتالي انخفاض ناتجها المحلي.

بناءً على ما سبق يمكن القول أن الفاعلية النسبية للسياستين المالية والنقدية تحكمها عوامل مختلفة ومتداخلة بصورة تجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى أحكام قطعية حول هذه الفاعلية بشكل قاطع من الناحية النظرية، لذلك فإن الدراسات التطبيقية ستكون الأداة التي يمكن من خلالها الوصول إلى نتائج أكثر وضوحاً حول هذا الموضوع خاصة مع حقيقة وجود فوارق دقيقة بين السمات الهيكلية والمؤسسية للاقتصاد بين دولة وأخرى حتى ولو كانت تتمتع بسمات هيكلية مشتركة، فعلى سبيل المثال تبني نظام سلة العملات لتحديد سعر الصرف سيخلق واقعا وسطيا مابين تثبيت سعر الصرف و تحريره مما سيخلق مجالاً لتأثير كل من الانفاق الحكومي وعرض النقد على النشاط الاقتصادي تختلف درجته باختلاف أسلوب تحديد سلة العملات من حيث مكوناتها والأوزان النسبية لهذه المكونات والتي ستعكس بدورها على حجم التغير في سعر صرف العملة المحلية. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن اختلاف حساسية الطلب الكلي المحلي لتغيرات سعر الفائدة ستعكس بالضرورة على فاعلية هاتين الأدوات بحيث تقل فاعلية الانفاق الحكومي مع انخفاض حساسية الطلب الكلي لتغيرات سعر الفائدة مقابل زيادة فاعلية عرض النقد، وفي مقابل ذلك فسيكون للسياسة المالية درجة من الفاعلية حتى مع وجود أثر المزاحمة إذا كان الطلب الكلي أكثر حساسية لتغيرات الدخل منه لتقلبات سعر الفائدة. وأخيراً فإن نسبة المنتجات غير الداخلة في التبادل التجاري من إجمالي الناتج المحلي ستؤثر على الفاعلية النسبية للسياستين، فمع زيادة نسبة هذه المنتجات تقل فاعلية السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت مقابل زيادة فاعلية السياسة النقدية، في حين تتناقص فاعلية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الحر وتكتسب السياسة المالية درجة من الفاعلية [12].

الجزء الثاني : واقع السياسة المالية والنقدية بدولة الكويت

تبنت دولة الكويت خلال فترة الدراسة نظام سلة العملات لتحديد سعر صرف الدينار، وهذه السياسة تندرج تحت نظام التعويم المقيد والذي يمثل حالة وسطية بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف الحر، وعليه فسيكون لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية درجة من الفاعلية في التأثير على الناتج المحلي، إلا أن تمتع الكويت بدرجة انفتاح عالية على العالم الخارجي وفي ظل غياب أي قيود على حركة التجارة أو حركة رأس المال قد يعزز من دور السياسة المالية في التأثير

على مجريات النشاط الاقتصادي، لذلك فمن المتوقع أن يكون للإنفاق الحكومي الأثر الأقوى في التأثير على الناتج المحلي غير النفطي مع وجود أثر ولو محدود لعرض النقد. ويلاحظ من الشكل (1) تقارب سلوك كل من الناتج المحلي غير النفطي والإنفاق الحكومي وعرض النقد مما قد يشير بصورة مبدئية إلى



أن لكلا المتغيرين السابقين أثر على سلوك الناتج المحلي غير النفطي.

أما فيما يتعلق بطبيعة كل من السياسة المالية والنقدية بدولة الكويت، فإن السياسة المالية تعتمد بشكل رئيسي على الإنفاق الحكومي وذلك لغياب نظام ضريبي متكامل حيث أن الضرائب في الكويت مفروضة على الشركات الأجنبية فقط ، لذلك فإن الإيرادات الضريبية لا تتعدى نسبة ١٠% من إجمالي إيرادات الدولة في حين تمثل عوائد بيع النفط المصدر الرئيسي لهذه الإيرادات ، وعليه فإن تمويل الإنفاق الحكومي يتم عن طريق إصدار العملة المحلية حيث تقوم الدولة ببيع جزء من إيراداتها النفطية بالعملة الأجنبية إلى البنك المركزي للحصول على العملة المحلية وذلك لتمويل إنفاقها المحلي ، وهذا يعني بدوره تأثر عرض النقد المحلي بالإنفاق الحكومي. والواقع أن للإنفاق العام بدولة الكويت دور رئيسي في تحريك النشاط الاقتصادي حيث تبلغ نسبة الإنفاق الحكومي في المتوسط حوالي ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي ٧٠% من الناتج المحلي غير النفطي وهذه نسب عالية تشير بصورة أو بأخرى إلى دور هذا المتغير في التأثير على النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة للسياسة النقدية فإن عرض النقد المحلي يتأثر بثلاث عوامل رئيسية وهي التغير في مطالب البنوك على القطاع الخاص، وصافي مطالب البنوك على الحكومة، وصافي الموجودات الأجنبية

للبنوك المحلية والبنك المركزي، وهي متغيرات لا تخضع للسيطرة المباشرة للبنك المركزي، لذلك فإن سياسة البنك المركزي سياسة تابعة وليست قائمة حيث تتركز في استخدام الأدوات المتاحة له كسعر الخصم وبدرجة أقل عمليات السوق المفتوحة للمحافظة على استقرار سيولة البنوك المحلية وكل من سعر الفائدة المحلي وسعر صرف الدينار، والواقع أن حداثة السوق الثانوية لأوراق الدين العام وصغر حجم نشاطها يجد من دورها كأداة لتنظيم السيولة المحلية.

إن صغر حجم الاقتصاد الكويتي و انفتاحه على العالم الخارجي سببان رئيسيان وراء الدور التابع للسياسة النقدية بدولة الكويت، إلا أن هذا لا يمنع من تطوير دور هذه السياسة وذلك من خلال تطوير السوق الثانوية لأدوات الدين العام خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار أثر طبيعة نظام سعر الصرف المتبع ونسبة السلع غير الداخلة في التبادل التجاري في إعطاء السياسة النقدية دوراً في التأثير على النشاط الاقتصادي كما سبق توضيحه.

الجزء الثالث : الدراسات السابقة

هناك ندرة في الدراسات الخاصة بالفاعلية النسبية للسياسات الاقتصادية في دول مجلس التعاون بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص، فهناك دراستين تطرقتا لهذا الموضوع واحدة عن المملكة العربية السعودية [3] والأخرى عن دولة قطر [5] ، حيث استخدمت الدراسة الأولى أسلوب الانحدار الذاتي للكمية الموجهة (VAR) لدراسة العلاقة بين الناتج المحلي غير النفطي بالمملكة وكل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد الضيق، وكانت نتائج الدراسة أن الإنفاق الحكومي ذو تأثير أكبر وأطول أمداً من عرض النقد حيث تزايدت مساهمة الإنفاق الحكومي في تباين الناتج من ٢٠% في السنة الأولى إلى أن تبلغ ٧٠%، في حين تتناقص مساهمة عرض النقد من ٢٢% إلى ٤%.

أما الدراسة الثانية فقد استخدمت تحليل الانحدار لتقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = \sum_{i=1}^8 \alpha_i \Delta GX_{t-i} + \sum_{i=1}^5 \beta_i \Delta M_{t-i} + e_i$$

حيث ΔY_t = التغير النسبي في الناتج المحلي، ΔGX_{t-i} = التغير النسبي في الإنفاق الحكومي، و ΔM_{t-i} = التغير النسبي في عرض النقد الموسع، وقد استخدمت الدراسة ثماني فترات إبطاء لمستغير الإنفاق الحكومي وخمس فترات لمتغير عرض النقد الموسع. وقد خلصت الدراسة إلى أن مجموع أثر كل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد موجب، إلا أن أثر الإنفاق الحكومي موجب خلال السنوات الأربع الأولى ثم يتحول إلى سالب بعد ذلك، في حين أن أثر عرض النقد سالب في أول سنتين ثم

يتحول إلى موجب بعد ذلك. أما من جانب الفاعلية النسبية فإن نتائج الدراسة تشير إلى أن أثر الإنفاق الحكومي يبلغ أكثر من ضعف أثر عرض النقد حيث بلغت مرونة الناتج بالنسبة للإنفاق الحكومي 0.65 في حين بلغت هذه المرونة بالنسبة لعرض النقد 0.21.

إن الدراسات السابقة تشير بشكل عام إلى سيادة السياسة المالية ممثلة بتغيرات الإنفاق الحكومي مقابل محدودية دور السياسة النقدية ممثلة بتغيرات عرض النقد في هذه الدول وذلك بسبب السمات المشتركة لهذه الدول من حيث صغر حجم اقتصادها وانفتاحها على العالم الخارجي، واتباعها نظام تثبيت سعر صرف عملاتها الوطنية.

الجزء الرابع : الدراسة التطبيقية

في هذا الجزء سيتم تقدير الفاعلية النسبية لكل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد وذلك باستخدام الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة (NY) ليمثل الناتج المحلي، حيث تم استبعاد الناتج المحلي النفطي وذلك لكونه متغير خارجي يتحدد بناءً على عوامل خارج سيطرة السياسات الاقتصادية المحلية، وعرض النقد بمقياسه الموسع بالأسعار الثابتة (M3)، والإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة (GX)، وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من عام 1970 إلى عام 2002 تم الحصول عليها من المجموعة الإحصائية السنوية لوزارة التخطيط، والتقارير الاقتصادية لبنك الكويت المركزي.

لدراسة الأثر النسبي للإنفاق الحكومي وعرض النقد سيتم استخدام أسلوب الانحدار التلقائي للكمية الموجهة (VAR) وهو نموذج متعدد المتغيرات يستخدم للتعرف على حجم وطبيعة العلاقة ما بين المتغيرات الداخلة في هذا النموذج، وقد تم تطويره كبديل للنماذج القياسية التقليدية [14]. ففي هذا النموذج تعامل المتغيرات كمتغيرات داخلية تتحدد من خلال النموذج حيث يعتبر كل متغير دالة في القيم السابقة له وللمتغيرات الأخرى، وعليه فإن النموذج يتكون من عدد من المعادلات يساوي عدد المتغيرات المستخدمة، فلكل متغير معادلة خاصة به. ويتطلب النموذج ترتيب معادلاته وفق تأثر المتغيرات ببعضها بحيث توضع معادلة المتغير الأقل تأثراً في بداية الترتيب ومعادلة المتغير الأكثر تأثراً في نهايته. لذلك وبسبب الطبيعة الخاصة لهذا النموذج فإنه لا يمكن استخلاص نتائج إحصائية ذات معنى من معلماته وعضواً عن ذلك تتم دراسة العلاقة فيما بين هذه المتغيرات وفق هذا الأسلوب بإجراء تحليل الانحدار على النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ثم استخلاص حدود الخطأ الناتجة من تقدير المعادلات السابقة واستخدامها للتعرف على حجم وطبيعة أثر كل متغير من متغيرات النموذج

على المتغيرات الأخرى وذلك من خلال أداتين وهما تجزئة التباين (Variance Decomposition) ودوال ردة الفعل (Impulse Response Functions)، حيث تقيس الأداة الأولى أهمية كل متغير، كنسبة مئوية، في التأثير على نفسه وعلى المتغيرات الأخرى في النموذج وذلك من خلال تقدير نسبة مساهمة كل متغير في النموذج بما فيها المتغير المعني في تباين خطأ الاستقراء لهذا المتغير، في حين تقيس الأداة الثانية أثر نبضة (صدمة) افتراضية ممثلة بزيادة تساوي مقدار انحراف معياري واحد لحدود الخطأ في كل متغير من متغيرات النموذج على نفسه وعلى المتغيرات الأخرى في النموذج، حيث تظهر هذه الاداة ما إذا كان لهذه الزيادة أثر إيجابي أو سلبي مع تتبع تطور هذا الأثر خلال فترة استقراء معينة [14,6].

بناء على ما سبق فإن النموذج الذي سيتم استخدامه يتكون من ثلاث معادلات وفق الترتيب التالي : معادلة الإنفاق الحكومي تليها معادلة عرض النقد تليها معادلة الناتج غير النفطي، وتبرير هذا الترتيب تأثر عرض النقد بالإنفاق الحكومي كما سبق توضيحه في الجزء الثاني من الدراسة، كما تم تحديد فترات الإبطاء المناسبة للنموذج باستخدام معيار "أكايك" والذي يشير إلى أن فترات الإبطاء المناسبة هي أربع فترات إبطاء لكل متغير، وعليه فإن النموذج المستخدم في هذه الدراسة سيحتوي على المعادلات الثلاث التالية :

$$GX_t = \sum_{i=1}^4 \alpha_{1i} GX_{t-i} + \sum_{i=1}^4 \beta_{1i} M_{t-i} + \sum_{i=1}^4 \delta_{1i} NY_{t-i} + E_1 \quad (1)$$

$$M_t = \sum_{i=1}^4 \alpha_{2i} GX_{t-i} + \sum_{i=1}^4 \beta_{2i} M_{t-i} + \sum_{i=1}^4 \delta_{2i} NY_{t-i} + E_2 \quad (2)$$

$$NY_t = \sum_{i=1}^4 \alpha_{3i} GX_{t-i} + \sum_{i=1}^4 \beta_{3i} M_{t-i} + \sum_{i=1}^4 \delta_{3i} NY_{t-i} + E_3 \quad (3)$$

وقد تم استخدام برنامج "EViews" للقيام بالعمليات الاحصائية المختلفة في هذه الدراسة.

أولاً : اختبار السكون والتكامل المشترك

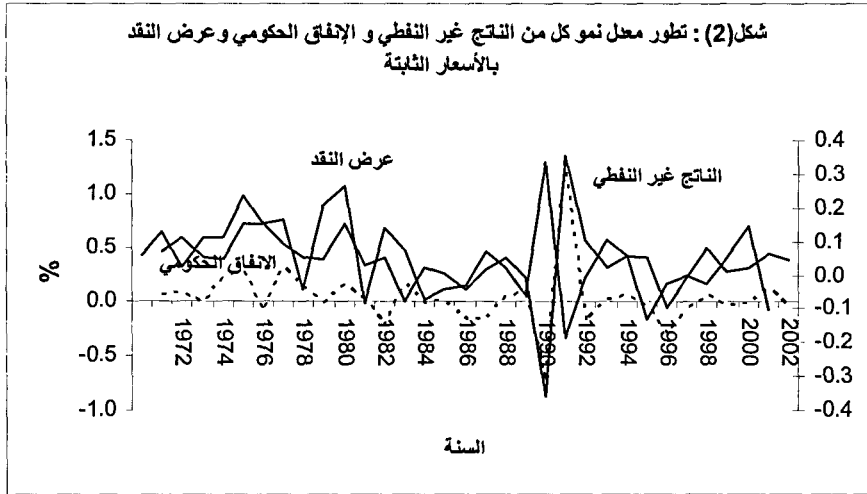
يتطلب أسلوب (VAR) سكون المتغيرات المستخدمة، حيث يقتضي التحليل استخدام المتغيرات بمستواها إذا كانت غير ساكنة وتمتع بتكامل مشترك وذلك للمحافظة على الخصائص طويلة الأمد للعلاقة بين هذه المتغيرات، أما إذا كانت المتغيرات غير ساكنة ولا تتمتع بتكامل مشترك فيجب في هذه الحالة استخدام المتغيرات بفروقها [8]. بناء على ما سبق فقد تم اخضاع لوغاريشمات

متغيرات الدراسة لاختبارين وهما اختبار "ذكي- فولر الموسع" باستخدام القاطع وفترة إبطاء واحدة، وذلك بناء على معيار "أكايك"، واختبار "فيلبس- بيرون" للتعرف على درجة سكونها، وتشير نتائج الاختبارين، كما هو موضح في الجدول (١)، إلى أن المتغيرات الثلاث غير ساكنة في مستواها لكنها تتحول إلى سلاسل زمنية ساكنة بعد أخذ فرقها الأول وذلك عند مستوى معنوية ١%.

جدول (١) : نتائج اختبار السكون

المتغير	اختبار ذكي-فولر		اختبار فيلبس-بيرون	
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
RNY	-2.2	-4.6*	-2.4	-4.6*
RGX	-2.6	-4.7*	-2.7	-7.5*
RM	-3.2**	-3.07**	-3.1**	-4.8*

* ذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية ١%، ** ذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.



نظرا لكون المتغيرات السابقة ساكنة بفرقها الأول، فإن هذا يعني احتمال وجود علاقة توازنية طويلة الأمد فيما بينها، وللتحقق من ذلك يجب اخضاعها لاختبار التكامل المشترك، لذا فقد تم استخدام اختبار "يوهانسن" للتكامل المشترك والذي تشير نتائجه إلى وجود معادلة تكامل مشترك واحدة ما بين الناتج المحلي غير النفطي وكل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد، كما هو موضح في الجدول (٢)، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الناتج غير النفطي وكل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد، وعليه فإنه سيتم استخدام هذه المتغيرات بمستواها عند تقدير النموذج.

جدول (٢) : اختبار التكامل المشترك

معامل التحول الخطي	نسبة التوزيع	القيم		عدد معادلات التكامل المشترك
		الدرجة 5%	الدرجة 1%	
0.59	39.7	29.6	35.6	لأنوجد*
0.27	11.3	15.4	20.0	١ بحد أقصى
0.04	1.5	3.7	6.6	بحد أقصى 2

* ذو أهمية إحصائية عند مستوى معنوية ١%.

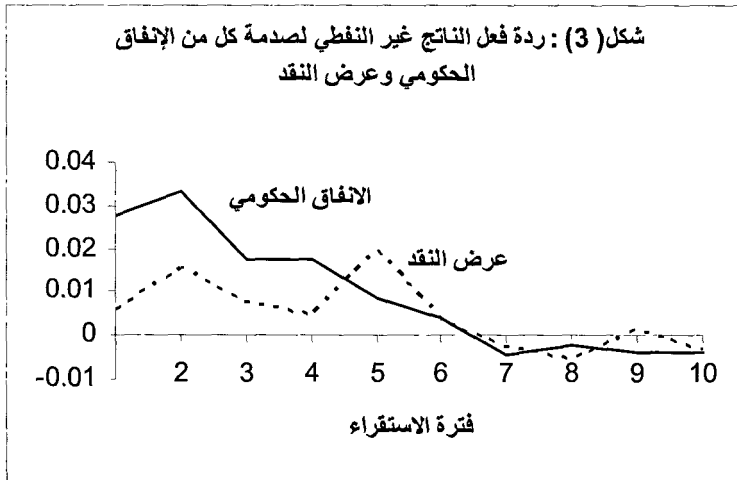
ثانيا : نتائج تقدير النموذج

تم تقدير النموذج السابق باستخدام طريقة المربعات الصغرى والمتغيرات. بمسئوها اللوغاريتمي، وتشير نتائج النموذج إلى أن الإنفاق الحكومي ذو فاعلية مهيمنة مقابل دور محدود لعرض النقد كما توضحه نتائج تجزئة التباين في الجدول (٣) ، فالإنفاق الحكومي يساهم بنسبة عالية تبلغ ذروتها في السنة الرابعة وبنسبة ٥٢%، في حين لا تتعدى مساهمة عرض النقد في تباين النتائج غير النفطية في ذروتها نسبة ١٣% وذلك في السنة الخامسة، وهذا يشير إلى الأثر المحدود لعرض النقد، إلا أن النتائج تظهر تناقص تأثير هذين المتغيرين مع مرور الزمن حيث تنخفض مساهمة الإنفاق الحكومي إلى حوالي ٤٠% في السنة العاشرة، في حين تنخفض مساهمة عرض النقد إلى حوالي ١٢%. كما تبين النتائج أهمية التأثير الذاتي للنتائج غير النفطية في تفسير سلوكه، حيث تبلغ ذروة مساهمة هذا المتغير في تباينه ٦٣% في السنة الأولى إلا أنها تتناقص حتى السنة الخامسة ثم تعاود التزايد مرة أخرى بعد ذلك لتبلغ في السنة العاشرة ٤٧%. بناء على ما سبق يمكن القول أن الإنفاق الحكومي يساهم في المتوسط بحوالي ٤٥% من تقلبات الناتج غير النفطية في حين لا تتعدى مساهمة عرض النقد في المتوسط ١٠%. أما فيما يتعلق بالعلاقة ما بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد، فتشير النتائج إلى أهمية الإنفاق الحكومي في التأثير على سلوك عرض النقد حيث تصل مساهمته إلى حوالي ٥٧%، مما يؤكد فرضية تأثير الإنفاق الحكومي على عرض النقد في حالة الاقتصاد الكويتي للأسباب التي سبق ذكرها في الجزء الثاني من هذه الدراسة، وفي المقابل تصل مساهمة عرض النقد في التأثير على سلوك الإنفاق الحكومي في ذروتها إلى حوالي ٣٠%، وهذا بدوره قد يعكس قيام الحكومة بإصدار أدوات الدين العام لتمويل العجز في الموازنة العامة وذلك منذ عام ١٩٨٧.

جدول (٣) : نتائج تجزئة التباين

RGX			RM			RNY		
RGX	RM	RNY	RGX	RM	RNY	RGX	RM	RNY
100	0	0	35.8	64.1	0	35.17	1.51	63.32
73.7	26.2	0.01	44.7	43.5	11.7	48.58	7.04	44.37
76.7	22.6	0.64	45.4	44.2	10.2	51.46	7.72	40.82
68.8	30.5	0.58	57.4	35.0	7.5	52.53	7.39	40.08
68.6	30.1	1.18	53.0	38.2	8.7	46.52	13.32	40.16
67.3	30.6	1.98	52.6	38.8	8.5	44.48	12.86	42.66
67.3	30.4	2.18	53.2	38.2	8.4	43.69	12.67	43.64
67.3	30.4	2.16	52.4	37.9	9.6	42.58	12.78	44.64
67.1	30.6	2.21	52.2	38.0	9.6	41.52	12.42	46.06
67.1	30.6	2.27	51.8	37.6	10.4	40.51	12.20	47.29

شكل (3) : ردة فعل الناتج غير النفطي لصدمة كل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد



وبالانتقال إلى تحليل طبيعة وأمد أثر كل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد على الناتج المحلي، فإن دوال ردة الفعل تشير إلى أن هذين المتغيرين تأثير إيجابي طويل الأمد نسبياً إلا أنه يتناقص مع مرور الزمن إلى أن يتحول إلى أثر سلبي بعد السنة السادسة كما يوضحه الشكل (٣)، و يلاحظ من الشكل تقارب أمد التأثير الإيجابي للمتغيرين على الناتج المحلي .

إن النتائج السابقة في مجملها تشير إلى الأثر المهيمن للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي مع وجود دور ولو محدود لعرض النقد، وهو ما يتفق مع الاعتقاد السائد في أدبيات السياسة الاقتصادية حول حجم وطبيعة أثر كل من هذين المتغيرين وذلك بناء على طبيعة الاقتصاد الكويتي وسياسات

سعر الصرف وحرية حركة رأس المال التي يتمتع بها، يضاف إلى ذلك أهمية قطاع المنتجات غير الداخلة في التبادل التجاري والذي تصل مساهمته في المتوسط إلى حوالي ٨٠% من الناتج غير النفطي، الأمر الذي يفسح المجال لدور أكبر لعرض النقد في التأثير على الناتج غير النفطي من خلال تأثيره على هذا القطاع.

الجزء الرابع : الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الأثر النسبي لكل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد على سلوك الناتج المحلي غير النفطي بدولة الكويت كمثال على اقتصاد صغير منفتح على الخارج، وذلك باستخدام أسلوب الانحدار التلقائي للكمية الموجهة (VAR)، وثلاث متغيرات بالأسعار الثابتة وهي الناتج غير النفطي، والإنفاق الحكومي، وعرض النقد الموسع، لفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٢ باستخدام البيانات السنوية. وقد بدأت الدراسة باختبار سكون المتغيرات الثلاث حيث أشارت النتائج إلى أن هذه المتغيرات تصبح ساكنة بعد أخذ فرقتها الأولى، ثم انتقلت الدراسة بعد ذلك لاختبار التكامل المشترك فيما بين هذه المتغيرات للتعرف على ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأمد فيما بينها، وقد أشارت نتائج هذا الاختبار إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الناتج المحلي غير النفطي وكل من الإنفاق الحكومي وعرض النقد. بناءً على النتائج السابقة تم تقدير النموذج باستخدام المتغيرات بمستواها، وتشير نتائج تقدير النموذج إلى أن الإنفاق الحكومي بدولة الكويت أكثر فاعلية من عرض النقد في التأثير على الناتج المحلي غير النفطي مما يعني أهمية الإنفاق الحكومي في تحريك النشاط الاقتصادي وضرورة مراعاة ذلك عند تبني أي سياسات مستقبلية لضبط الإنفاق الحكومي بغرض تقليص العجز في الموازنة العامة، كما أن النتائج تشير كذلك إلى وجود مجال لعرض النقد للتأثير على مجريات النشاط الاقتصادي الأمر الذي يدعو إلى تدعيم دور هذا المتغير من خلال تطوير عمل أدوات السياسة النقدية بصورة تعمل على تعزيز هذا الدور وبشكل خاص تنشيط السوق الثانوية لأدوات الدين العام. إن النتائج السابقة تؤكد على ضرورة رفع كفاءة عمل السياسات الاقتصادية من خلال توجيه كل من الإنفاق العام والسيولة المحلية للمجالات الإنتاجية بصورة تعمل على تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، كما يجب العمل على رفع درجة التنسيق ما بين السياستين المالية والنقدية بصورة تعزز دور كل منهما.

المراجع

المراجع العربية

- (١) التقرير الاقتصادي ، بنك الكويت المركزي ، سنوات مختلفة.
- (٢) المجموعة الإحصائية السنوية ، وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، سنوات مختلفة .
- (٣) العمر، حسين (١٩٩٧)، " الإنفاق الحكومي ، عرض النقد ، والنتائج المحلي : دراسة في اقتصاد المملكة العربية السعودية " ، مجلة التعاون ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ص ١٤٦ - ١٦٥ .

المراجع الأجنبية

- (4) Arestis, P. and M. Sawyer (2003), "On the Effectiveness of Monetary Policy and Fiscal Policy" The Levy Economics Institute of Bard College, Working Paper 369, 1-18.
- (5) Awad, T. and S. Alsowaidi (2005), "Effectiveness of Monetary and Fiscal Policies: The case of Qatar" Journal of Business and Economics, Qatar University, 112 - 129.
- (6) Bernanke, B. (1986), "Alternative explanation of the Money-Income correlation" Carnegie-Rochester Conference Series on public Policy, 49 - 99.
- (7) Defina, R. H. and H.E. Taylor (1993), "Monetary policy and oil shocks: empirical implications of alternative responses" Applied Economics, 25, 777 - 785.
- (8) Engle, R. and Granger, C. (1987), " Cointegration and Error Correction Representation, estimation, and testing" Econometrica, 251-276.
- (9) Hemming, R., M. Kell and S. Mahfouz (2002), "The effectiveness of fiscal policy in stimulating economic activity- a review of the literature", IMF Working Paper, 1-53.
- (10) Mundell, A. R. (1963), "Capital mobility and stabilization policy under fixed and flexible exchange rates" Canadian Journal of Economics and Political Science, 29, 475 - 485.
- (11) Kretzmer, Peter E. (1992), "Monetary vs Fiscal policy: New Evidence on an Old Debate" Federal Reserve Bank of Kansas City: Economic Review, 2nd Quarter, 21 - 30.
- (12) Laurens, B. and E. de la Piedra. (1998), "Coordination of Monetary and Fiscal Policies" IMF Working Papers, March, 1 - 32.

- (13) Phillips, P. and Perron, P. (1988), "Testing for a Unit Root in Time Series Regression" *Biometrika*, 335-346.
- (14) Sims, C. (1980), "Macroeconomics and Reality" *Econometrica*, 1 - 49.
- (15) Van der Ploeg, F. (2005), "Back to Keynes?" *CESifo Economic Studies*, 51, 777-822.
- (16) Worrell, D. (2000), "Monetary and Fiscal Coordination in Small Open Economies" *IMF Working Papers*, March, 1 - 28.